مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٨٨**

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة منديس	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بيلينغا - إيبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

03-43073 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تيري رود - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

أعطيه الكلمة الآن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن، بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه، أحرزت عملية السلام المعاد تنشيطها والمستندة إلى خريطة الطريق التي تقدمت بها المجموعة الرباعية تقدما مشجعا. فالأمل يبدأ بالحلول محل اليأس بعد مضي أكثر من ١ ٠٠٠ يوم من العنف وسقوط ٣ ٥٠٠ قتيل. ويجتمع الإسرائيليون والفلسطينيون بانتظام ويعملون معا على جميع الصعد. وتؤدي تلك الخطوات التجريبية إلى حصول الفلسطينيين على قدر أكبر من حرية الحركة في قطاع غزة وبيت لحم وإلى قدر أكبر من الأمن للإسرائيليين.

وحسبما اتفق عليه الطرفان، انسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من أجزاء من قطاع غزة وبلدة بيت لحم في الضفة الغربية. وقد مكّن ذلك السلطة الفلسطينية من البدء بإعادة سيطرتها على تلك المناطق.

وقد تم التوصل فيما بين الفصائل الفلسطينية إلى وقف لإطلاق النار تعلق بموجبه شن الهجمات على الإسرائيليين، ويجري الالتزام به إلى حد بعيد. كما تعقد اجتماعات منتظمة بين رئيسي الوزراء الفلسطيني والإسرائيلي، وتتواتر الاجتماعات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الصعيد الوزاري لمناقشة مسائل من قبيل الأمن والسجناء والتحريض والتنمية الاقتصادية والاستثمار والصحة. والمسؤول الأول عن تحقيق هذا التقدم القادة في كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهم جديرون بالثناء لما يبدونه من شجاعة في متابعة عملية السلام. ونحن نحثهم على مواصلة الاجتماع وعلى صون هذا الزخم الإيجابي الذي يحققونه.

وقد ساعد الطرفين على بلوغ تلك النقطة أعضاء المجموعة الرباعية، ولا سيما الولايات المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تبرهن على التزامها بهذه العملية من خلال الزيارات التي قام بها إلى المنطقة مؤخراً وزير الخارجية باول ومستشارة الأمن القومي رايس، فضلاً عن إيفادها منسقاً أقدم متفرغاً لشؤون الرصد، هو السفير جون وولف، للعمل مع الطرفين في الميدان على الوفاء بالتزاماتهما. ويداوم أعضاء المجموعة الرباعية اتصالهم الوثيق مع فريق السفير وولف. ويرصد مكتبي الحالة على أرض الواقع، كما نفعل منذ سنين

عديدة، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسنواصل إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق.

وتحقق وقف إطلاق النار الذي أعلن يوم ٣٠ حزيران/يونية من خلال الجهود التي بذلتها القيادة الفلسطينية، وبدعم خاص من الرئيس المصري الرئيس مبارك. ونحث جميع الفصائل الفلسطينية على التقيد الدقيق بوقف إطلاق النار. ونهيب بالطرفين المضي إلى النهاية في مواجهة انتهاكات وقف إطلاق النار التي يمكن حدوثها في المستقبل. فعملية السلام أهم من أن يُسمح للمفسدين بإملاء سرعتها أو وضع برنامجها.

وقد اجتمعت في ٢٢ حزيران/يونية على ضفاف البحر الميت بالأردن المجموعة الرباعية ممثلة في الأمين العام عنان، ووزير خارجية الولايات المتحدة باول، ووزير الخارجية الروسي إيفانوف، وعن الاتحاد الأوروبي الممثل السامي سولانا ووزير الخارجية باباندريو ومفوض الشؤون الخارجية باتن. وشكل هذا الاجتماع الأول الذي عقدته بعد تقديم خارطة الطريق للطرفين وانعقاد مؤتمر قمة العقبة تأكيداً جديداً للدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية. واغتنم أعضاؤها الفرصة لتقييم حالة خارطة الطريق. واستعرضوا الخطوات التي ينبغي أن يتخذها كلا الجانبين من أجل التحرك قدماً للأمام، فضلاً عن الدعم الذي يلزمنا في أوساط المجتمع الدولي تقديمه لعملية السلام المستأنفة. وفي البيان الذي تلاه الأمين العام، أثنت المجموعة الرباعية على رئيس الوزراء الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لما أعربا عنه من التزام بالسلام، وتعهدت بتقديم الدعم للطرفين في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات. وأكدت المجموعة الرباعية بدورها من جديد التزامها بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). كما أشارت المجموعة إلى تطلعها لمواصلة التضافر في العمل بالتشاور مع الطرفين عن كثب.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بوضوح إن الالتزام بإقرار سلام عادل ودائم وشامل إنما يتطلب إحراز التقدم أيضاً على المسارين السوري واللبناني من عملية السلام.

ولا تزال التحديات الماثلة أمام عملية السلام كثيرة. فقد لقي ٤٩ شخصاً مصرعهم ثمناً للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، منهم على وجه التحديد ٤٠ فلسطينياً وتسعة إسرائيليين. وبهذا يرتفع إجمالي الوفيات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٧٥٥ فلسطينياً و ٧٨٧ إسرائيلياً. وقد طرأ انخفاض حاد على الهجمات العنيفة والتحريض خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. ومقتل أي إنسان هو مأساة لا ضرورة لها. لذلك فمن دواعي سرورنا أن يترتب على إحراز التقدم في عملية السلام إنقاذ بعض الأرواح والتقليل من العنف.

ثمة عملية سلام تجري الآن. والهجمات الإرهابية تضر بتلك العملية. ويقع على عاتق السلطة الفلسطينية واجب محدد يتمثل في أن تتولى المسؤولية عن الأمن، أولاً في المناطق التي انسحبت منها قوات الدفاع الإسرائيلية وبعد ذلك في كافة المناطق الخاضعة لسيطرتها. وينبغي لإسرائيل والمجتمع الدولي اتخاذ الخطوات وتقديم المساعدة اللازمة تمكيناً للسلطة الفلسطينية من الوفاء بمسؤولياتها. وينبغي أن تواصل إسرائيل عمليات انسحابها وتقلع عن أي أعمال استفزازية من شأنها أن تزيد من صعوبة المهمة التي يضطلع بها رئيس الوزراء عباس ووزير الدولة للأمن الداخلي دحلان.

لقد توقفت قوات الدفاع الإسرائيلية بدرجة كبيرة عن القيام بالأنشطة الأمنية في المناطق التي استعادت السلطة

الفلسطينية سلطتها عليها. وهذا تطور مشجع. فمنذ الانسحاب الإسرائيلي من بعض الأجزاء في قطاع غزة وإعلان وقف إطلاق النار، امتنعت قوات الدفاع الإسرائيلية عن أعمال القتل خارج إطار القضاء. ونحث حكومة إسرائيل بشدة على مواصلة الإقلاع عن عمليات الاغتيال المستهدف وعلى الاضطلاع بحقها في الدفاع عن شعبها ضمن حدود القانون الإنساني الدولي.

وقبل أن أنتقل إلى الحالة الإنسانية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد الزخم وبنائه. ويلزم لكلا الجانبين أن يتخذا الخطوات لبناء الثقة والاطمئنان. ويلزم أن يبرهن كل منهما للآخر على أن التقدم تترتب عليه منافع حقيقية وملموسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث حكومة إسرائيل بقوة على أن تفعل المزيد من حيث إطلاق سراح السجناء والتخفيف من وطأة أوضاع المعيشة اليومية للفلسطينيين. ولا أخال أن هناك ما يفوق ذلك بناءً للثقة والاطمئنان الحقيقيين. وقد مثّل إطلاق سراح السجناء في أيرلندا الشمالية سابقة مشجعة في هذا الصدد.

ومما يؤسف له أنه لم يطرأ على الحالة الإنسانية تحسن عملي يذكر منذ تقديم الإحاطة الإعلامية السابقة إلى مجلس الأمن، وذلك رغم التناقص الحاد في الاصطدامات المتسمة بالعنف عقب إعلان وقف إطلاق النار من قبل الفصائل الفلسطينية. وقد صحب انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق في قطاع غزة شيء من تخفيف القيود المفروضة على انتقال العمال الفلسطينيين والسلع الفلسطينية. إلا أنه لم يجر التخفيف بدرجة ملموسة من وطأة حالات الإغلاق وحظر التجول ونقاط التفتيش في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، لم ينعكس التقدم المحرز في هذه المراحل الأولى لعملية خارطة الطريق على التدهور الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة والمعاناة الإنسانية التي يرزح تحتها الشعب الفلسطيني. وحتى عندما يكتمل الانسحاب الإسرائيلي، سوف يحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى تظهر أمارات التحسن في الظروف المعيشية. ويواصل مكتبي والبنك الدولي وأجهزة الأمم المتحدة رصد الحالة الاجتماعية الاقتصادية. ونرجو أن يتفق الطرفان في المستقبل القريب على اتخاذ خطوات تمهد الطريق لإحداث التحسينات الضرورية في الحالة الإنسانية.

وما زال العمل مستمراً في تشييد الحاجز أو الجدار الفاصل الذي أحطنا المجلس به علماً على نحو منتظم. وتزداد كثافة البناء بشكل خاص في محافظتي طولكرم وقلقيلية، وحول القدس. وندعو حكومة إسرائيل من جديد إلى وقف بناء هذا الجدار. فتشييده يمثل عملاً انفرادياً لا يتمشى مع خارطة الطريق، لأنه يزيد من صعوبة إقامة دولة فلسطينية متصلة الأرجاء قادرة على البقاء. وندرك أن لإسرائيل شواغل أمنية، ولكن من المهم التصدي لهذه الشواغل على نحو لا يوجد حقائق يؤسف لها على أرض الواقع. ولا بد من أن تتصرف إسرائيل وفقاً لالتزاماتها المفروضة بموجب القانون الإنساني الدولي وخارطة الطريق.

لقد أبلغنا المجلس بالصعوبات التي تواجهها وكالات المعونة الإنسانية لدى دخولها قطاع غزة وخروجها منه. وشرحنا الآثار المترتبة على القيود المفروضة على حرية الحركة في ما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى على تلبية الاحتياجات الإنسانية والوفاء بالولايات المنوطة بها. ويسرني أن أفيد بأن تحسنا طرأ على حرية الحركة عبر نقطة إيريتس للتفتيش. وفرقة العمل التي تعنى بتنفيذ المشاريع والتي تضم جميع الجهات المانحة ويرأسها مكتبي حاليا وهي تناولت هذه المسائل، واصلت مع السلطات الإسرائيلية مناقشة المسائل المتعلقة بوصول موظفي المعونة إلى الأماكن ذات الصلة. وفي حين أن وصول هؤلاء الموظفين إلى تلك الأماكن تحسن مؤخرا لا يزال من الصعب تحديد الجهة المثلى

التي يمكن اللجوء إليها في الحكومة الإسرائيلية من أجل معالجة هذه الشواغل.

إننا نناشد الحكومة الإسرائيلية أن توفر لأوساط المعونة الإنسانية الدولية محاورا ذا صلاحيات تخوله معالجة الشواغل التي تساور الجهات المانحة.

ويجدر تعداد جوانب التقدم الذي أحرزه الطرفان في تنفيذ التزاماتهما في إطار خريطة الطريق. فأولا، اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون منذ آخر إحاطة إعلامية قدمت إلى المجلس على انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة وبيت لحم في الضفة الغربية، ونفذاه. وقد استعادت السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية في تلك الأماكن.

ثانيا، اتفقت الفصائل الفلسطينية على وقف لإطلاق النار يحظر شن هجمات على الإسرائيليين أينما كان. وما زال وقف إطلاق النار صامدا إلى حد كبير. لكن المؤسف أن انتهاكات وقعت أدت إلى مصرع عدد من الإسرائيليين. ومما يؤسف له أيضا أن بعض الفلسطينيين لاقوا بدورهم مصرعهم. لكن يمكن إجمالا القول إن أعمال العنف قد خفت إلى حد كبير جدا منذ حدوث الانسحاب وتنفيذ وقف إطلاق النار. وإننا نأمل أن يؤدي وقف إطلاق النار بالسلطة الفلسطينية إلى نزع سلاح جميع الفصائل المسلحة، بحيث يبقى السلاح محصورا في أيدي أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية وحدهم، وفقا لما يتوخاه رئيس الوزراء محمود عباس ولما تدعو إليه خريطة الطريق.

ثالثا، بدأ الطرفان عقد سلسلة من الاجتماعات الوزارية شملت لقاءات بين رئيسي الوزراء. وتفسح هذه الاجتماعات المجال أمام إبرام المزيد من الاتفاقات بشأن مسائل من بينها إطلاق سراح الأسرى والتعاون الأمني.

ويستحق رئيسا الوزراء عباس وشارون دعمنا للخطوات الجريئة التي يتخذانها بل إنهما بحاجة إلى هذا الدعم. وعلينا أن نقر بأن ما يتخذانه من إجراءات لا يحظى بشعبية لدى بعض الأوساط المحلية. لكن ما يبعث على التشجيع هو أن استطلاع الرأي الذي أجري مؤخرا يبين أن أغلبية واضحة في كلا الممثلين المجتمعين قد احتضنت خريطة الطريق، وهي تنبذ الإرهاب والعنف وتؤيد إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بنشاط على إبراز تأييده في هذه الأيام الأولى من تلك العملية التي لا تزال هشة. لكن على كلا الطرفين أن يبادر، شأن ما يحدث في أي عملية سلمية أخرى، إلى مساعدة نفسه ثم مساعدة الطرف الآخر. وعلى كل من رئيسي الوزراء أن يبين النتائج لشعبه، لئلا يضعف التأييد للعملية السلمية. وعلى كليهما أن يساعد الآخر في دفع هذه العملية إلى الأمام.

وعلى رئيس الوزراء شارون أن يبرهن للشعب الإسرائيلي أن المشاركة في عملية خريطة الطريق سوف تفضي إلى إنهاء العنف والإرهاب. وبإمكان رئيس الوزراء عباس أن يساعد هذه العملية مباشرة عن طريق مواصلة الإصلاح وتعزيز قوى الأمن الفلسطينية. ويحتاج رئيس الوزراء عباس تحقيقا لهذه الغاية إلى الدعم النشط من السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب ديمقراطيا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي لرئيس الوزراء عباس من جهته أن يفي بالتزامه بتسلم المسؤولية الأمنية في المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية.

وأخيرا، فقد باشر الفلسطينيون العمل على وقف حملات التحريض في وسائط الإعلام الفلسطينية.

وعلى رئيس الوزراء عباس أن يبرهن لشعبه أن الجهود المبذولة حاليا سوف تؤدي إلى تحسين مستوى معيشته وإلى إطلاق سراح الأسرى، وإنه يجري إحراز تقدم

باتجاه تحقيق أمنيته التي تراوده منذ عهد بعيد بتأسيس دولته ذات السيادة والقابلة للحياة والمتصلة الأطراف.

والتأييد الشعبي من الفلسطينيين العاديين لخريطة الطريق ضروري لنجاحها. من هنا، فإن مفتاح قبول الفلسطينيين لجدوى العملية السلمية ونجاح حكومة رئيس الوزراء عباس يكمن إلى حد بعيد في يد رئيس الوزراء شارون. فما يتخذه من إجراءات يمكن أن يؤدي إلى دعم هذه العملية أو إلى تقويضها.

أود أن أكون واضحا في ما نحن بصدده. إنه ينبغي لحكومة إسرائيل أن تمضي في تخفيف نظام الإغلاق في الضفة الغربية، بل أن تنتهي إلى رفعه في نهاية المطاف متابعة للخطوات التي اتخذتها في قطاع غزة. ولن تبدو عملية السلام عملية حقيقية لدى الفلسطينيين إلا عندما يتمكنون من التحرك بحرية ومن الذهاب إلى العمل والمدرسة ومن الحصول على الرعاية الطبية وممارسة الجوانب الأخرى للحياة الطبيعية بدون مواجهة نقاط التفتيش والإجراءات المهينة.

ويسرنا أن الإسرائيليين قد اتخذوا بعض الخطوات في هذا الاتجاه. ويسرنا أيضا أن هناك مناقشات جارية فيما يبدو تستهدف إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين. أما استمرار وجود المستوطنات الأمامية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١، فيحمل العديد من الفلسطينيين على التشكيك في نية إسرائيل إزاء هذه العملية. إننا نحض حكومة إسرائيل على مواصلة بذل جهودها لإزالة المستوطنات الأمامية من الضفة الغربية ومنع إقامة مستوطنات أمامية جديدة.

إن على المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ خطوات لمساعدة السلطة الفلسطينية في مستهل انطلاق عملية خريطة الطريق. ويعمل تجمّع عموم المانحين ولجنة تنسيق المساعدة المحلية التي يشاطر مكتب المنسق الخاص التابع لي رئاستها مع البنك الدولي والنرويج جنبا إلى جنب مع السلطة الفلسطينية في تحديد أولويات المساعدة. وينبغي لمجتمع المانحين تمويل المشاريع السريعة الأثر ومبادرات التنمية الأطول أجلا في المجالات التي اضطلعت بها السلطة الفلسطينية بالمسؤولية. ويمكن لهذه المشاريع أن تساعد الشعب الفلسطيني على أن يرى فوائد ملموسة من عملية السلام. وينبغي لي أن أشير هنا إلى أن المساعدة الطارئة التي وجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى النداء بشأنها ما برحت تعاني من نقص في التمويل.

وبالانتقال إلى الوضع القائم على الخط الأزرق، يسرني إبلاغكم بأن ما ذكرته في إحاطتي الإعلامية الأخيرة من هدوء نسبي إجمالا لا يزال مخيما حتى الآن. بيد أن القلق لا يزال للأسف يساورنا إزاء استمرار أعمال معينة تنطوي على احتمالات التصعيد.

فقد لمست لدى جميع من قابلتهم دون استثناء خلال زيارتي الأخيرة لبيروت قبل أسبوعين بالتحديد هاجسا مشتركا يتمثل في تحليق الطيران الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية. وقد أفادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) مؤخرا عن تزايد هذه الانتهاكات الجوية. ونحن ناشدنا الحكومة الإسرائيلية مرارا احترام سيادة لبنان فوق أجوائه والامتناع عن التحليق فيها. كما أبلغنا أعضاء آخرون في مجلس الأمن بأنهم طلبوا هم أيضا وقف عمليات التحليق هذه. لكن نداءاتنا لم تجد للأسف صدى لها.

وإننا نعتقد أيضا أن إطلاق القذائف المضادة للطائرات الذي تزايد مؤخرا من الجانب اللبناني يبعث هو الآخر على القلق. فقد أشارت تقارير اليونيفيل إلى أن النيران المضادة للطائرات لم تكن في بعض الأحيان تمت بصلة إلى عمليات التحليق. إلى جانب ذلك، فقد سقط بعض القذائف في الأراضي الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكا للخط الأزرق

ينطوي على احتمالات للتصعيد. وأحد الأمثلة الحسية على ذلك ما حدث في ٥ تموز/يوليه حين أُبلغ عن سقوط ثلاث قذائف أطلقها حزب الله من مدافعه المضادة للطائرات على بلدة كريات شمونا الإسرائيلية. وذكرت تقارير اليونيفيل أن حادثا مماثلا وقع أمس في بلدة إسرائيلية أخرى. وإني بانتظار صدور تقرير كامل عن تفاصيل الحادث. وسواء جاء حادث إطلاق النار هذا ردا على عمليات تحليق للطائرات أم لا، نظل متمسكين بمبدأ أساسي هو أن وجود انتهاك ما لا يبرر ارتكاب انتهاك آخر.

وقد أفادت اليونيفيل أنه تم أخيرا في ٤ تموز/يوليه، وبعد احتجاجات عديدة، إزالة المدفع المضاد للطائرات الذي كان منصوبا على مقربة من موقع اليونيفيل ٨-٣٢. ومن شأن استمرار حكومة لبنان في بسط سلطاتها على كامل الأراضي في جنوب البلاد أن يساعد إلى حد كبير في الحد من انتهاكات الخط الأزرق التي ترتكب من الجانب اللبناني.

وقد سبق للأمين العام أن ناشد الطرفين في مناسبات عدة الوفاء بالتزاماتها والتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال الاحترام الكامل للخط الأزرق.

وندعو مرة أخرى كلا الطرفين إلى وقف تلك الانتهاكات المستمرة من اجل الحفاظ على بيئة ما فتئت فيما عدا ذلك هادئة نسبيا.

ويتعين، مع ذلك، ملاحظة أن إضفاء الاستقرار على الحالة في جنوب لبنان يتحقق على أفضل وجه بتوسيع عملية السلام الحالية لكي تشمل لبنان وسورية كما هو منصوص عليه في خريطة الطريق. وقد صدق مجلس الأمن بالفعل على أن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان يمثل التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). أما المسائل المتبقية بين البلدين فينبغي أن تعالج بسرعة من أجل تمهيد الطريق لإبرام اتفاقات سلام شاملة.

وما زالت الحالة في مرتفعات الجولان هادئة، مع احترام كل من سورية وإسرائيل لالتزاماتهما الجوهرية بموجب اتفاق فض الاشتباك. إن ذلك الاحترام المتبادل للالتزامات سابقة جيدة ومبرر للتفاؤل في المنطقة إذ أنه يظهر أن الأطراف في الصراع العربي - الإسرائيلي تقوم بتنفيذ الاتفاقات حينما يتم توقيعها. وينبغي للهدوء في الجولان، بل ويمكنه، أن يتحول إلى سلام. ولذلك هناك أساس متين تستأنف عليه المفاوضات بين إسرائيل وسورية. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، ، أعرب الرئيس السوري الأسد شخصيا في دمشق عن استعداده لاستئناف تلك المفاوضات، على أساس ما تم التوصل إليه في السابق.

وبالإضافة إلى زيارتي لدمشق، التقيت خلال الأسبوعين الماضيين بقادة من لبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن، أعرب جميعهم عن تأييدهم لجهود السلام الحالية وعن رغبة في توسيع العملية من أجل تحقيق سلام شامل ودائم. وتنص خريطة الطريق على استئناف المفاوضات على كلا المسارين السوري واللبناني في وقت مبكر لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومن شأن مثل ذلك التطور أن يتبت بصورة كبيرة عملية السلام، بما في ذلك على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

إن من دواعي سروري أن اذكر أن بصيص الأمل الذي تكلمت عنه حينما قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس توطد خلال الأسابيع الأخيرة. فقد تحسن الجو بصورة كبيرة. والخطوات المترددة الأولى - وهي دائما الأكثر إيلاما - جرى اتخاذها. وقد حان الوقت الآن للمجتمع الدولي لكي يحشد دعمه للأطراف بينما هي تتقدم على المسار الصعب لخريطة الطريق.

وتزدهر عمليات السلام، في أي مكان في العالم، بالقوة الدافعة إلى الأمام. ويجب علينا أن نساعد الأطراف

على أن تواصل التحرك في اتجاه ايجابي. وليس الآن هو الوقت المناسب لأي من المشاركين في العملية لكي يعود بالذاكرة إلى الوراء بغية تأليب الماضي على الحاضر بطرق يمكنها أن تعرض للخطر الآمال في المستقبل. وبدلا من ذلك، لا بد لنا من أن نترك الماضي وراءنا لكي نركز طاقاتنا على السلام والمصالحة في المستقبل.

إن صنع السلام، كما قلنا من قبل، ليس حدثا؛ إنما هو عملية طويلة وملحة وعسيرة. والإسرائيليون والفلسطينيون هم في بداية تلك العملية. ونهاية المطاف، كما اتفق الطرفان والمجتمع الدولي، هي تحقيق سلام عادل وشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ودولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وأخيرا، أود أن أشيد بالسفير ميغيل آنجيل موراتينوس، الذي تخلى مؤخرا عن منصبه مبعوثا للاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط. وفي سبعة أعوام من العمل في المسائل العسيرة لصنع السلام في الشرق الأوسط، ميز السفير موراتينوس نفسه بإنسانيته وعاطفته ومهاراته الدبلوماسية. إنني اعتبره صديقا كما سأفتقد الشراكة التي طورناها على مر السنين. وأرحب بالمبعوث الجديد للاتحاد الأوروبي، السفير مارك أوتي، كما أتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معه من خلال المجموعة الرباعية لتنفيذ خريطة الطريق في الفترة المقبلة التي تمثل تحديا لنا. إن الصعوبات كبيرة، لكن الجائزة كبيرة كذلك. فدعونا لا ننسى هذا الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد رود - لارسن على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها إلى المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية مواصلة لمناقشتنا عن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.